الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/560
25 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى بلدان أو مناطق فرادى

تقديم مساعدة الطوارئ الى موزامبيق

تقرير الأمين العام

تقديم المساعدة إلى موزامبيق

مقدمة

١ - تحسنت آفاق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في موزامبيق تحسنا جذريا بفضل السلم. ففي عام ١٩٩٣ أي بعد عام واحد فقط من اتفاق السلم العام نهض النشاط الاقتصادي من عثرته وحقق وثبة قوية إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا مثيرا قدره ١٩ في المائة نتيجة للانتعاش الكبير للإنتاج الزراعي وخدمات النقل والتبادل التجاري. وفي عام ١٩٩٤ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يُقدر بـ ٥ في المائة.

٢ - بيد أن تقديم المعونة الإنسانية ما زالت تقدم وإن كان بدرجة أقل كثيرا. وفي هذا الأثناء تحول التركيز بصورة واضحة من معونة الطوارئ إلى المجالات المتعلقة أساسا باللاجئين العائدين والمجموعات الضعيفة الأخرى وإعادة التأهيل والتعمير والإدماج والتنمية.

٣ - إن موزامبيق التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي فيها حوالي ٩٠ من دولارات الولايات المتحدة والعمر المتوقع عند الميلاد ٤٥,٥ سنة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ٣٦,٩ في المائة والتي ينتشر الفقر المطلق فيها انتشارا كبيرا، هي واحدة من أقل البلدان نموا وتحتل المرتبة ١٦٧ من بين

١٧٤ بلدا وفقا لدليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. ويبلغ معدل الوفيات دون سن الخامسة ٢٨٢ من كل ألف من المواليد أحياء، لكن الخصوبة مرتفعة (٤,٦) بحيث أنه من غير المحتمل أن ينخفض معدل النمو السكاني في المستقبل القريب. إلى أقل من ٢,٥ إلى ٣ في المائة تعاني من نقص شديد في الموارد البشرية الماهرة والقدرة على تنظيم المشاريع. وموزامبيق أيضا واحدة من البلدان المنخفضة الدخل الثقلة بالديون: فقد بلغ الدين الخارجي في عام ١٩٩٤ مستوى لا يطاق هو ٥,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أي ما يساوي الناتج المحلي الإجمالي ٣,٧ مرة كما كانت خدمة الدين قبل تخفيف الدين تمثل ١١٧ في المائة من الصادرات من السلع والخدمات.

٤ - ويزيد من هذه الصعوبات وجود مشاكل هيكلية عميقة الجذور لا يمكن التغلب عليها إلا في الأجل الطويل. فهناك بصفة خاصة نقص حاد في المهارات التكنولوجية والإدارية في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات يحد من القدرة على تطبيق المعرفة وعلى الابتكار. وربما يكون ضيق قاعدة الموارد البشرية هو عنق الزجاجة الرئيسي الذي يحد من النمو المستدام والتنمية وبناء القدرات. وهذا العامل له صلة بأن القطاع الخاص لا يزال في حالة جنينية كما أن القدرة المحلية على تنظيم المشاريع نادرة وتفتقر إلى رأس المال والخبرة الإدارية والتجربة.

معلومات مستكملة عن مساعدة الطوارئ والمساعدة الإنسانية

٥ - تنسيق مساعدة الطوارئ والمساعدة الإنسانية: ما فتئت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٧ تضطلع بدور بارز في تنسيق برنامج الحكومة للطوارئ عن طريق قيامها أولا بتعيين منسق خاص للأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في شخص الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - وبعد اتفاق السلم العام وقيام مجلس الأمن بإنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق أوكلت المسؤولية عن تنسيق المساعدة الإنسانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية الذي أنشئ حديثا، وألغي بعد ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للإغاثة في حالات الطوارئ. وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية عن طريق انتداب موظف من الفئة الفنية وبصفة خاصة من خلال إدارة مشاريع التسريح وإعادة الإدماج التي يمولها مانحون متعددون. وبعد انهاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في نهاية عام ١٩٩٤، تولى برنامج الأمم المتحدة مرة أخرى المسؤولية عن تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية بما في ذلك دعم إعادة الإدماج وإزالة الألغام.

٧ - في بداية عام ١٩٩٣ تم التغلب على الحرب والجفاف وهما العاملان الرئيسيان المؤديان لحالة الطوارئ، وأعلنت الحكومة رسميا نهاية حالة الطوارئ في البلد. ورغم ذلك استمرت المساعدة الإنسانية بسبب الحاجة إلى مساعدة اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا والجنود المسرحين ومعاليهم. وعلاوة على ذلك فإنه بالنظر إلى دورات الجفاف والفيضانات الطبيعية في المنطقة، وضعف الهياكل

الأساسية في المدن والأرياف ونقص المخزونات الغذائية والبذور والفقر العام وضعف أغلبية العناصر الاقتصادية، فإن البلد سوف يظل بلا شك يواجه حالات طوارئ في المستقبل سواء على الصعيد المحلي أو على صعيد البلد ككل نتيجة للكوارث الطبيعية.

٨ - وفي عام ١٩٩٤ تلقت موزامبيق ١٣١,٨ مليون دولار في شكل معونة غذائية و ١٣,٦ مليون دولار في شكل معونة طوارئ أخرى غير غذائية. ورغم استمرار معونة الطوارئ الغذائية على مستوى مرتفع قدره ١٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، فقد شهدت أشكال مساعدة الطوارئ غير الغذائية انخفاضا حادا خلال الفترة نفسها إذ وصلت إلى ١٠ مليون دولار. وتم توصيل أكبر جزء من معونة الطوارئ الغذائية وقدره ١٠٠,٢ مليون دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي ثم برامج التعاون الثنائي والبرامج القطرية الفردية مثل برامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووكالات التنمية الدولية التابعة لكل من كندا واستراليا وهولندا وفقا لهذا الترتيب. وتبلغ تبرعات معونة الطوارئ الغذائية لعام ١٩٩٦ المـُعلنة حتى الآن أكثر من ٤٠ مليون دولار بقليل.

٩ - ومن أجل التحرك على مسار الانتقال من الإغاثة إلى التنمية سلمت الحكومة والمانحين بالحاجة إلى الانتقال من وضع الحرب والطوارئ إلى التعمير والتخطيط الإنمائي في فترة السلم. لذلك فإن الجهود الحكومية تركز بدرجة أكبر على إدارة إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وكذلك على وضع استراتيجية انمائية متوسطة الأجل محورها التنمية البشرية المستدامة. وقد أخذت وزارة التخطيط والمالية تضطلع بدور قيادي في هذه العملية.

تقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية: السياق السياسي والاقتصادي

التطورات السياسية

١٠ - إن موزامبيق اليوم هي ديمقراطية تعددية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أي بعد مضي حوالي سنتين من التوقيع في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاق السلم العام، تقلد أول رئيس وأعضاء برلمان منتخبون انتخابا ديمقراطيا مناصبهم، وقام رئيس الجمهورية بتعيين حكومة جديدة ألفها الحزب الحاكم (فريليمو).

الاتجاهات على صعيد الاقتصاد الجزئي

١١ - ابتداء من عام ١٩٩٥ بدأ الانتقال السياسي والاقتصادي في موزامبيق ينم عن علامات مبشرة بعودة الاستقرار والحالة الطبيعية: إذ أخذت تضرب جذور السلم والمصالحة الوطنية وحيوية الديمقراطية الفتية؛ كما تحسن الأداء البرلماني تحسنا ملحوظا وأخذ المرء يشهد تفاعلا مفتوحا وحرا وحيا بين الحكومة والهيئة التشريعية ووسائط الإعلام؛ كما ظل المناخ الاجتماعي هادئا بوجه عام، وتم تعزيز إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين؛ كما ظلت إعادة إدماج الجنود المسرحين خالية نسبيا من المعوقات الرئيسية؛ ومضى برنامج إزالة الألغام بخطى معقولة؛ وأحرز التعمير والإصلاح الاقتصادي مزيدا من التقدم؛ وأخذت تزداد بصورة مطردة دينامية القطاع الخاص المحلي الذي ظهر من جديد.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - ولكي يتسنى عكس مسار عملية التدهور الاقتصادي الذي شوهد خلال الثمانينات، بدأت الحكومة في عام ١٩٨٧ برنامج تثبيت وتكيف هيكلي شامل بموافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومساندة مجتمع المانحين. والأهداف الرئيسية لهذا البرنامج الجاري هي استعادة التوازن على صعيد الاقتصاد الكلي والتوازن الخارجي وتحريك النظام الاقتصادي في اتجاه اقتصاد السوق.

١٣ - ولقد أحدث اتباع سياسات التثبيت والتكيف المقترنة بتدفق المعونة نحو البلد تحسنا ملحوظا في الأداء الاقتصادي لموزامبيق صحبه انخفاض في الاختلالات المالية وتغير إيجابي في الأسعار النسبية مما يرسي الأسس لقيام اقتصاد سوقي. ورغم ذلك سيلزم مضي بعض الوقت قبل أن تؤدي الآثار المفيدة المتوقعة من التكيف من خلال حدوث زيادات في الإنتاج والعمالة إلى تخفيف حالة الفقر العام في البلد. وفي الواقع بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٩,٨ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩، ولكن الأداء الاقتصادي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ تدهور مرة أخرى مما يرجع ذلك إلى حد بعيد إلى استمرار الحرب التي ضاعف من ضررها تعرض البلد لأسوأ جفاف حدث منذ عقود، فلم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ١,٧ في المائة سنويا خلال هذه الفترة.

١٤ - ولم تتحقق بعد بصورة ملموسة في موزامبيق في فترة ما بعد الحرب الفوائد المرجوة من السلم. فبعد الانتعاش القوي والاستثنائي الذي حدث في عام ١٩٩٣ عندما حقق الناتج المحلي الإجمالي وثبة مفاجئة بنسبة ١٩,٢ في المائة، حدث انخفاض ملموس في سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي فبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٩٤ كما بلغ ما يقدر بـ ٣ في المائة في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يبلغ النمو ٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وإذا وضع في الاعتبار أن موزامبيق تنطلق من قاعدة اقتصادية منخفضة للغاية، ووضع في الحسبان عامل الزيادات السكانية، فإن الاتجاه الغالب في الآونة الأخيرة المتمثل في فتور أداء النمو سوف يترجم إلى زيادات متواضعة جدا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنها لا تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق أو استدامة الأهداف المتمثلة في تخفيض درجة الفقر وتنمية القطاع الاجتماعي والتعمير واستعادة القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية.

التطورات الأخيرة في موزامبيق

الاتجاهات على صعيد الاقتصاد الكلي

١٥ - في عام ١٩٩٥ كان أداء موزامبيق على صعيد الاقتصاد الكلي متواضعا. وتشير التقديرات النهائية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان ١,٥ في المائة فقط (أقل من نسبة ٥ في المائة التي بلغها في عام ١٩٩٤) ويرجع ذلك أساسا إلى تقلص الخدمات الحكومية بصورة حادة (التي انخفضت بنسبة ٣٨ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤). ومثل هذا النمو المنخفض يعني عمليا عدم حدوث نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ظل راكدا على مستوى ضئيل للغاية يساوي حوالي ٩٠ من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للفرد. أما التضخم مقاسا بدليل أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة لمابوتو فقد ظل، رغم انخفاض معدله من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥، مرتفعا وزائدا بكثير عن

الرقمين المستهدفين الأصلي والمنقح للسنة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف الهيكلي (وهي ٢٤ في المائة و ٣٤ في المائة على التوالي).

١٦ - ورغم التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من أجل أن تظل مؤشرات الميزانية في حدود الأرقام المستهدفة المتفق عليها ومتمشية مع نقص الإيرادات المتأتية من المعونة الخارجية والضرائب، فقد تمكنت الحكومة من زيادة الاعتمادات المرصودة للتعليم والصحة كجزء من السياسة الرامية إلى تحويل الموارد من الإنفاق الدفاعي إلى قطاعات أخرى منها القطاعات الاجتماعية. وفي الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥ ازداد الإنفاق الجاري في مجال التعليم بنسبة ٢٠,٨ في المائة من حيث القيمة الحقيقية، كما زادت حصة التعليم في الإنفاق المتكرر الإجمالي من ٩,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وبلغت تبرعات المانحين لهذا القطاع ٤٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة منها ٣٠,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة في شكل هبات والباقي وهو ١٦,١٠ مليون في شكل قروض استثمارية. والأمر كذلك بالنسبة لقطاع الصحة الذي ارتفع فيه الإنفاق الجاري بنسبة ١٤,٥ في المائة من حيث القيمة الحقيقية، وزادت حصته من النفقات المتكررة الإجمالية من ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي هذا القطاع بلغ مجموع تبرعات المانحين ٨١,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة (منها ٧٢,٢ مليون في شكل هبات و ٨,٩ مليون للاستثمار).

١٧ - وكشفت حسابات القطاع الخارجي عن سمات إيجابية في عام ١٩٩٥. فقد ازدادت صادرات المحار وبندق الكاشيو والسلع الأخرى بنسبة ١٣ في المائة (فبلغت ١٦٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة) وانخفضت الواردات بنسبة ٢٣ في المائة (إلى ٧٨٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة). ونتيجة لذلك تحسن عجز الحساب الجاري قبل الهبات تحسنا ملحوظا إذ تقلص بنسبة ٢١ في المائة فبلغ حوالي ٦٨٤ مليون دولار.

١٨ - بيد أن حالة الدين لم تتحسن. وتواجه موزامبيق عبء دين ضخم لا يمكن الوفاء بتكاليفه بلغ ٥,٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ أي حوالي ٤ أمثال الناتج المحلي الإجمالي. وفي المتوسط، فإن خدمة الدين (قبل تخفيف الدين) منذ عام ١٩٩٢ تمثل ١٢٥ في المائة من الصادرات من السلع والخدمات. ومن الواضح أن موزامبيق تحتاج إلى تخفيف الديون والإعفاء منها بصورة استثنائية، كي يتسنى لها بلوغ وضع يمكن فيه الوفاء بتكاليف الدين، ولكي تستعيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن موزامبيق ستكون واحدة من أوائل البلدان ذات الدين الذي لا يمكن الوفاء بتكاليفه التي ينظر في تقديم دعم لها بموجب مبادرة الدين المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٩ - إن منظور المستقبل بالنسبة لعام ١٩٩٦ متواضع أيضا. فنمو الناتج المحلي الإجمالي المسقط لهذا العام هو ٤ في المائة . ووفقا للمعلومات الأولية بالنسبة للجزء الأول من العام، فإن المؤشرات النقدية والضريبية تتفق إلى حد كبير مع الأرقام المستهدفة لبرنامج التثبيت لهذا العام أو أنها قد فاقتها.

الإصلاحات الهيكلية

٢٠ - هناك إصلاحات هيكلية جارية متعددة الجوانب وشديدة التنوع. بيد أن القدرة الإدارية والتنفيذية الضعيفة لدى الحكومة تقيد التقدم. وتسلط أدناه الأضواء على التطورات الأخيرة المتعلقة بأبرز تدابير الإصلاح.

٢١ - السياسة الزراعية بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لفرض أسعار دنيا للأغذية والمحصولات الزراعية على المنتجين والإلغاء التدريجي للضريبة المفروضة على تصدير بندق الكاشيو الخام، فإن السياسة الزراعية تعطي الأولوية لإنعاش قطاع مزارع صغار الملاك (المزارع الأسرية) وتوفير البذور والأدوات الزراعية وإعادة إنشاء شبكات التسويق الريفية وإعادة تأهيل الطرق الفرعية وإصلاح ترتيبات امتلاك الأراضي. ويجري إعداد برنامج قطاعي متكامل لتنمية الزراعة من المقرر أن يكتمل بنهاية عام ١٩٩٦. كما يجري حاليا استعراض دقيق لمشروع قانون للأراضي بالتشاور مع المجتمع الموزامبيقي. ومن المتوقع أن يقر القانون الجديد ويكفل الحقوق العرفية (التقليدية) لتملك الأرض، وأن يسمح بالاتجار في الحقوق العقارية، وأن يحمي النظم البيئية من خلال تخطيط استخدام الأرض. وقد قدم المانحون ٧٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة (في شكل هبات و ١٣,٣ مليون في شكل قروض وبذلك يصبح مجموع المساهمات ٨٣,٨ مليون دولار.

٢٢ - التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر من العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحكومة زيادة الاعتمادات المرصودة في الميزانية للقطاعات الاجتماعية (انظر أعلاه) وعلى رأسها التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية ووضع وتنفيذ برامج قطاعية متكاملة للتعليم والصحة. ويجري إعداد برنامج لقطاع التعليم من المقرر أن يبدأ تنفيذه في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٥ اعتمدت الحكومة برنامجا لقطاع الصحة استنادا إلى استراتيجية قومية للصحة تم وضعها في مرحلة سابقة. وقامت وحدة تخفيف حدة الفقر بمديرية التخطيط التي تهدف إلى ضمان أن تحظى القضايا والسياسات المتعلقة بالفقر بالأولية دائما وأن تولي اهتماما في عملية التخطيط الإنمائي، بوضع استراتيجية لتخفيف حدة الفقر في عام ١٩٩٥. وهي عاكفة حاليا على وضع دراسات موجزة للفقر في المدن والأرياف وسوف تضطلع بإجراء تقييم للفقر على الصعيد القومي وإكمال خطة عمل بشأن الفقر بحلول منتصف عام ١٩٩٧.

٢٣ - السياسة البيئية بدأت الحكومة في تنفيذ البرنامج القومي لإدارة البيئة الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٥. وفي مرحلة الإعداد أو التخطيط الآن برامج محددة لإدارة الموارد الطبيعية (مثل الحياة البرية ومصايد الأسماك والغابات) واستراتيجية لإدارة المورد المائي (بما في ذلك المرافق الصحية) وتشريع بشأن تقييم الأثر البيئي. وبلغت المعونة الممنوحة في شكل هبات لهذا القطاع الجديد نسبيا ١,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

٢٤ - إصلاح نظام الضرائب والجمارك بغية زيادة إيرادات الميزانية وتحجيم الفساد، شرعت الحكومة في عملية إعادة هيكلة إدارتي الضرائب والجمارك وتبسيط هيكل الضرائب ومعدلاتها والإعداد لإدخال

ضريبة قيمة مضافة مخططة لعام ١٩٩٨. وفي سياق برنامج اللامركزية تقوم الحكومة أيضا بوضع اللمسات النهائية على مشروع تشريع بشأن النظم المالية المحلية يستهدف البلديات التي ستنشأ في المستقبل. وجرت في الآونة الأخيرة مراجعة وتبسيط لهيكل التعريفات الجمركية كجزء من عملية تشاورية يشترك فيها القطاع الخاص. وبدأ تطبيق الهيكل في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٥ تم التوقيع على عقد جديد للتفتيش قبل الشحن بشأن إدارة القطاع الخاص للجمارك لفترة ثلاث سنوات.

٢٥ - إصلاح القطاع المصرفي يتمثل الجزء الرئيسي من إعادة الهيكلة الجارية للقطاع المصرفي في خصخصة المصرفين الحكوميين وهما المصرف التجاري لموزامبيق الذي تمت خصخصته في تموز/يوليه ١٩٩٦ ومصرف التنمية الشعبي المقرر خصخصته بنهاية عام ١٩٩٦.

٢٦ - تنمية القطاع الخاص من أجل تهيئة بيئية تمكينية لتنمية القطاع الخاص وتخفيف الروتين المفرط تركز استراتيجية الحكومة على تبسيط إجراءات إصدار التراخيص والاستثمار فضلا عن إزالة المعوقات القانونية والبيروقراطية التي تقف في وجه العمل التجاري. وفي هذا السياق عقدت حلقة دراسية ثانية للقطاع الخاص في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٦ لاستعراض التقدم المحرز منذ المؤتمر الأول المعقود في عام ١٩٩٥.

٢٧ - إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العامة سارت خصخصة المؤسسات الحكومية بخطى مرضية رغم أنها قد أدت أيضا إلى زيادة ملحوظة في البطالة ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥ تمت خصخصة أغلبية مزارع الدولة أو إغلاقها وأنشئت ٤٥ مؤسسة خاصة جديدة نتيجة لخصخصة الشركات الحكومية الكبيرة، كما تمت أيضا خصخصة كاملة لـ ٥٠٢ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو تم وضعها تحت إدارة القطاع الخاص.

٢٨ - قطاع النقل يجري النظر في خطط هامة لإلغاء القيود التنظيمية وإعادة الهيكلة و/أو التخصيص لا سيما فيما يتعلق بشركة الخطوط الجوية القومية وشركة الموانئ والسكك الحديدية وشركة توزيع المواد البترولية. وظل جاريا لعدة سنوات الإصلاح المادي والتشغيلي لممرات النقل إلى البلدان الخلفية. وتعتبر وصلات النقل هذه مفتاحا للنمو والتكامل الاقتصاديين لموزامبيق ومنطقة الجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد أصبح ممر تنمية مابوتو المتوخى الذي يمثل مبادرة رئيسية، موضوعا لمؤتمر كبير وواسع التمثيل للمستثمرين الدوليين عقد في مابوتو في بداية شهر أيار/مايو ١٩٩٦ وافتتحه الرئيسان جيسانو وماندیلا.

٢٩ - قطاع الطاقة سوف يسهم مشروعان كبيران جاريان في زيادة صادرات موزامبيق زيادة كبيرة ابتداء من عام ١٩٩٧ فصاعدا: ومن هذين المشروعين إعادة تشييد خطوط نقل الكهرباء من سد كاهورا باسا إلى جنوب أفريقيا وتطوير حقل باندي للغاز.

إصلاح الإدارة العامة واللامركزية وأسلوب الحكم

٣٠ - شرعت الحكومة في عملية واسعة النطاق والطموحة لإصلاح الإدارة العامة واللامركزية بهدف تحسين أسلوب الحكم وزيادة كفاءة القطاع العام ونقل السلطات إلى الحكومة المحلية وتعزيز المشاركة الديمقراطية في إدارة القطاع العام عموما. ومن العناصر الرئيسية لبرامج التحديث الإداري وإصلاح الحكومة المحلية ما يلي: إعادة تنظيم إدارة شؤون موظفي الخدمة المدنية وتفويض سلطة إدارة الموارد البشرية لحكومات المقاطعات، ومراجعة هياكل المرتبات والتطور الوظيفي والحوافز في مجال الخدمة المدنية لتمكين الحكومة من تعيين موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم؛ ووضع وتنفيذ نظام تدريب متكامل في مجال الإدارة العامة؛ وترشيد وتبسيط الإجراءات والقواعد والنظم الإدارية؛ وإنشاء مجالس بلديات في المدن والأرياف ذات استقلالية سياسية وإدارية ومالية؛ وإجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار أعضاء مجالس البلديات الجديدة؛ وإعادة تنظيم الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات؛ وإنفاذ القواعد والتدابير الرامية إلى مكافحة الفساد في القطاع العام التي تشكل قواعد السلوك للموظفين العموميين (بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح) وإنشاء سلطة عليا لمكافحة الفساد. وهناك عنصران رئيسيان يحتلان مكانا بارزا في الجهود الرامية إلى تحسين أسلوب الحكم هما: تعزيز النظام القضائي وإصلاح الشرطة المدنية.

٣١ - بيد أنه على الرغم من دعم وتشجيع المانحين كان التقدم بطيئا في معظم المجالات لسببين رئيسيين هما: الافتقار إلى القدرات البشرية والمالية اللازمة لإدارة مثل هذه الإصلاحات المعقدة؛ والحساسية السياسية التي تستدعي إجراء مشاورات ومفاوضات واسعة النطاق تشمل البرلمان والمجتمع المدني مما يساهم في زيادة تعقيد عملية الإصلاح.

المعونة الخارجية

٣٢ - إن اعتماد موزامبيق الشديد على المعونة الخارجية يجعل التنسيق بين المانحين مسألة بالغة الأهمية. وقد اختارت موزامبيق ترتيب اجتماع الفريق الاستشاري بقيادة البنك الدولي باعتباره الآلية الرئيسية للتنسيق العام بغية تعزيز الحوار بين الحكومة ومجتمع المانحين بشأن السياسات. وتتيح اجتماعات الفريق الاستشاري للمانحين وللحكومة إجراء استعراضات مشتركة للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الحكومية مع التركيز بصفة خاصة على الإصلاح الاقتصادي. وتكرس هذه الاجتماعات اهتماما خاصا لتقييم الدعم المالي العام الذي تحتاجه موزامبيق من أجل تنفيذ ومواصلة استراتيجياتها للتكيف الهيكلي والتعمير والتنمية، مما يساعد على تحديد أهداف تدفقات الموارد الخارجية. وفي هذا السياق أحرز تقدم فيما يتعلق بعدم ربط المعونة بأي شروط.

٣٣ - في عام ١٩٩٤ كانت المعونة الخارجية المقدمة إلى موزامبيق تناظر ٧٢ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي بحيث كان نصيب الفرد من المعونة يساوي ٦٣ دولار (أي أكثر من ضعف متوسط ما تتلقاه البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى) ويناظر أيضا قيمة الصادرات من السلع والخدمات مضروبة في ٢,٧. وكانت المعونة الخارجية المقدمة في شكل هبات وقروض تساهلية تمول ٦٥ في المائة من مجموع

الإنفاق الحكومي و ٧٨ في المائة من الاستثمار العام. وكان التعاون التقني المستقل والتعاون التقني المتصل بالاستثمار يمثلان ٢٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٤ - وخلال السنوات الأخيرة انخفضت الاحتياجات إلى التمويل الخارجي وأصبحت تلبي بصفة عامة عن طريق تبرعات المانحين المعلنة في اجتماعات الفريق الاستشاري. وفي اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في عام ١٩٩٣ أعلنت تبرعات لعام ١٩٩٤ مجموعها ٠٤٣ ١ مليون دولار، لا تشمل تخفيف الدين. وفي الواقع لم تتلق موزامبيق إلا ٨٢٥ مليون دولار في شكل هبات وقروض لتمويل المشاريع والخدمات الاستثمارية (٤٦ في المائة من المجموع)، ودعم الواردات (٢٠ في المائة) والمعونة الغذائية (٨ في المائة) ومعونة الطوارئ غير الغذائية (٣ في المائة) والبرامج الخاصة المرتبطة بتنفيذ اتفاق السلم العام (٢٣ في المائة). وهذه البرامج الخاصة تستهدف تسريح الجنود وإعادة إدماجهم وإعادة توطين اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا وإزالة الألغام والانتخابات التعددية. ولم يعقد في عام ١٩٩٤ اجتماع للفريق الاستشاري. وفي عام ١٩٩٥ بلغت الكمية الإجمالية للتمويل الخارجي، بدون تخفيف الدين أيضا، الملتزم به للسنة في اجتماع الفريق الاستشاري ٧٨٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في شكل هبات وقروض، ولكن المبالغ المسددة فعلا لم تتجاوز ٥٧٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة تفصيلها كما يلي: الاستثمار والخدمات (٥٤ في المائة)، دعم الواردات (٣١ في المائة)، المعونة الغذائية (١٢ في المائة)، الطوارئ غير الغذائية (١ في المائة)، البرامج الخاصة (٣ في المائة). وفي اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في عام ١٩٩٦ بلغ عنصر التمويل المعلن، باستثناء تخفيف الدين، ٥٦٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة خصصت ٥٢ في المائة منها للاستثمار والخدمات و ٣٢ في المائة لدعم الواردات و ١٠ في المائة للمعونة الغذائية و ٦ في المائة للبرامج الأخرى. ويعكس انخفاض حصص المعونة الغذائية ومعونة الطوارئ غير الغذائية من مجموع التمويل الخارجي الانتعاش الذي حققه قطاع المحاصيل الغذائية وكذلك الأحوال الجوية العادية.

٣٥ - وخلال اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في عام ١٩٩٦ تميزت مداخلات المانحين بثلاثة موضوعات مركزية هي: الحاجة إلى مزيد من المساءلة للحكومة (وليس الاكتفاء بمجرد بيانات حسن النية) وتحسين أسلوب الحكم بوسائل أهمها محاربة الفساد؛ والحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي أسرع لتخفيف حدة الفقر من خلال تعزيز استجابة العرض؛ والحاجة إلى تعميق عملية إشاعة الديمقراطية، من خلال الانتخابات المحلية التعددية بصفة خاصة. وقد شرع البنك الدولي في مرحلة التقييم لمرحلة ثالثة من فرض الانتعاش الاقتصادي من المقرر أن تنفذ في عام ١٩٩٧.

٣٦ - وحسب البيانات الحكومية، وصل إجمالي مبالغ المعونة التقديرية لعام ١٩٩٥ التي سددها المانحون إلى ٨٧٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة ذهبت ١٦ في المائة منها (٤٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) إلى معونة الطوارئ الغذائية وغير الغذائية. ومعظم هذه المساعدة (٨٤ في المائة أي ٧٣٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) مخصص لبرامج التعمير والتنمية بما في ذلك مجالات في سلسلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية من قبيل إعادة إدماج الجنود المسرحين واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإعادة توطينهم؛ وإزالة الألغام؛ وبرنامج المعونة الغذائية التجارية والاستثمارات ودعم ميزان المدفوعات.

المبادرات في مجال تنسيق المعونة

٣٧ - وإلى جانب اجتماعات المجلس الاستشاري والمحافل المخصصة، فإن الحكومة تشجع أيضا المشاورات القطاعية والمواضيعية داخل البلد التي تشمل الوزارات المسؤولة وكبار المانحين في القطاع أو المجال المواضيعي المعين وتتخذ شكل أفرقة عاملة مشتركة بين الحكومة والمانحين. إن هذه الآلية للتنسيق بين الحكومة والمانحين التي أدت دورها بدرجات متفاوتة من النجاح في قطاعات قليلة[١]، توفّر محفلا محليا محتمل الفعالية لتبادل المعلومات؛ وإجراء استعراضات مشتركة لقضايا السياسة العامة، والبرمجة، ورصد وتقييم المشاريع والبرامج؛ والأنشطة المتداخلة؛ وتخصيص وحشد الموارد المالية وموارد التعاون التقني. وفي أواخر عام ١٩٩٤ تم إنشاء ثلاثة آليات مشتركة للرصد في إطار عملية الفريق الاستشاري هي: الفريقان العاملان المشتركان بين الحكومة والمانحين المعنيان بالميزانية وأسلوب الحكم، والاجتماعات نصف الشهرية المشتركة بين الحكومة والمانحين التي يرأسها وزير التخطيط والمالية.

٣٨ - وخطا التنسيق والتعاون فيما بين مجتمع المانحين المحلي خطوات كبيرة إلى الأمام. فقد كان المتبرعون يجتمعون بانتظام للتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام ودعم العملية الانتخابية وتعزيز العملية الديمقراطية وما إلى ذلك. وفي أعقاب تنفيذ اتفاق السلم ومع انتقال البلد بصورة تدريجية من وضع المساعدة الإنسانية وإعادة التوطين إلى التعمير والتنمية أخذت جهود المانحين التضامنية تتوسع لتشمل مجالات أخرى تحظى بالاهتمام المتبادل مع التركيز بدرجة أكبر على دعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مبادرات منظومة الأمم المتحدة الرئيسية

٣٩ - وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة فإن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه المنسق المقيم يتولى رئاسة الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها الوكالات لدراسة وتنسيق واتخاذ قرارات جماعية بشأن مسائل السياسة العامة والبرمجة والإدارة. وبغية تعزيز دور المنسق المقيم والتنسيق بين الوكالات تم التوصل إلى اتفاق في شباط/فبراير ١٩٩٥ على إنشاء لجنة على المستوى الميداني تتألف من جميع الرؤساء المقيمين لوكالات الأمم المتحدة امتثالا لآلية التنسيق المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ وافقت الحكومة على مذكرة استراتيجية قطرية لموزامبيق. ومن المتوقع أن تؤدي مذكرة الاستراتيجية القطرية إلى زيادة فعالية التعاون بين الوكالات وتأثير المداخلات عن طريق التطبيق التدريجي لنهج الفريق المتضافر في الاستجابة للأولويات والبرامج الوطنية، وبصفة خاصة من خلال المواءمة بين دورات التخطيط والبرمجة المشتركة.

٤٠ - وفي السنوات الأخيرة اتخذت خطوات إيجابية نحو مزيد من التنسيق بين الوكالات لأنشطة البرمجة والأنشطة التنفيذية. فقد أخذ أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي - يعملون بصورة وثيقة مع البنك الدولي وسائر وكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين في برمجة

وتنفيذ مختلف الأنشطة. وتشمل مجالات التعاون الفعّال نسبيا ما يلي: الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك؛ والأمن الغذائي؛ وتخطيط التعمير في فترة ما بعد الحرب؛ وإعادة تأهيل الطرق ولا سيما بالنسبة للطرق الفرعية؛ والإمدادات المائية والمرافق الصحية الأساسية في الأرياف؛ والسياسة السكانية والمسح والتخطيط؛ ووضع خطة عمل وطنية في مجال الطفولة برعاية اليونيسيف؛ والتعليم الأولي؛ وقطاع الصحة بما في ذلك برامج الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وتنظيم الأسرة ومكافحة الملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وإدارة البيئة؛ ومساعدة الطوارئ والمساعدة الإنسانية؛ ومسائل السياسات المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني؛ وتنسيق شروط عقود التوظيف المحلي.

٤١ - وأخيرا فقد كان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور بارز. ومما هو جدير بالتنويه أن المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، قد نظمت بنجاح واحدة من أكبر ما سجل من عمليات إعادة اللاجئين إلى بلدانهم وإعادة توطينهم؛ وقد شملت هذه العملية ١,٧ مليون عائد معظمهم من ملاوي وزمبابوي وسوازيلند وجنوب أفريقيا.

٤٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أكد استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الرابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في منتصف عام ١٩٩٥ الأهمية المستمرة لتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء قدرة وطنية لدعم التعمير والتنمية والانتقال إلى اقتصاد سوقي كامل ودولة لا مركزية وتعزيز السلم والديمقراطية في موزامبيق. ومجالات التركيز الأصلية الثلاثة للبرنامج القطري هي: تخفيف حدة الفقر وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الحرب؛ والإدارة الاقتصادية والمالية بما في ذلك اللامركزية؛ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وقد قاد تنفيذ عملية السلم منذ نهاية عام ١٩٩٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المشاركة بنشاط في مجال رابع هو إشاعة الديمقراطية واسلوب الحكم.

٤٣ - وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوال عام ١٩٩٥ جهوده الإدارية والتنسيقية الموجهة نحو البرامج التي يمولها مانحون متعددون والتي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر والتعمير الوطني، لا سيما من خلال تقديم المساعدة في وضع برنامج وطني للتنمية الزراعية مع التركيز على قطاع المزارع الأسرية (مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي)؛ وبرنامج الطرق الفرعية (من خلال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبنك الدولي)؛ والتعليم الأساسي (مع البنك الدولي)؛ وترتيب مشترك بين المانحين لتجميع الموارد لقطاع الصحة؛ والمرافق الصحية الأساسية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مع منظمة الصحة العالمية)؛ وإزالة الألغام؛ ومشروع دعم لإعادة إدماج الجنود المسرحين.

٤٤ - وشملت المبادرات الرئيسية في مجال الإدارة الاقتصادية وإصلاح القطاع العام وتحقيق اللامركزية تقديم المساعدة في إكمال برنامج وطني شامل لبناء قدرات الإدارة الاقتصادية اعتمدته الحكومة في منتصف عام ١٩٩٥؛ ويستهدف أحد عناصره سياسات المعونة والتنسيق؛ ووثيقة الدعم البرنامجي ذات الصلة التي يتوخى فيها أيضا وضع استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة (مع اليونيسيف)؛ والدعم المستمر

للتعمير والتخطيط الإنمائي على مستوى المحافظات والمقاطعات. وفي مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة على إعداد وثيقة دعم برنامجي لتنفيذ البرنامج الوطني لإدارة البيئة (الذي يموله البنك الدولي ومانحون آخرون)؛ وإدخال برنامج تدريب تحت اسم "القدرة ٢١"؛ ودعم تطوير سياسات وبرامج وطنية لقطاعات المياه والحراجة ومصائد الأسماك.

٤٥ - وفي مجال إشاعة الديمقراطية واسلوب الحكم، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور بارز في تنسيق وإدارة الدعم التقني والمالي المقدم من المانحين من أجل تنظيم انتخابات تعددية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكانت آلية التنسيق الرئيسية هي فريق المانحين المسمى فريق المعونة من أجل الديمقراطية الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي هو أرفع محافل المانحين في موزامبيق من حيث المستوى وأكبرها من حيث الطابع التمثيلي، والذي يؤمه بصورة منتظمة عمليا جميع السفراء ورؤساء البعثات المقيمة للوكالات المانحة. وبعد الانتخابات العامة، قرر فريق المعونة من أجل الديمقراطية التركيز على دعم بناء المؤسسات الديمقراطية واسلوب الحكم الصالح في فترة ما بعد الانتخابات، وطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام على وجه التحديد بتنسيق وضع أطر متضافرة لتقديم المساعدة من قبل المانحين إلى البرلمان الجديد وإصلاح الشرطة وتنظيم الانتخابات المحلية ووسائط الإعلام المستقلة والهيئة القضائية والأحزاب السياسية (وأن تقدم المساعدة إلى هذه الجهات من خلال صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية القائمة). وخلال عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ تم وضع مسودات مشاريع/برامج من أجل البرلمان والشرطة المدنية ووسائط الإعلام (مع اليونسكو)، كما تم إنجاز أعمال تحضيرية فيما يتعلق بالانتخابات المحلية والنظام القضائي. وعلى صعيد تنفيذي أكبر تتبع لفريق المعونة من أجل الديمقراطية حاليا عدة أفرقة فرعية برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا وهي أفرقة المانحين العاملة المعنية بالبرلمان والشرطة ووسائط الإعلام وإزالة الألغام، كما يتوخى إنشاء فريق فرعي آخر لوسائط الإعلام. وثمة مجموعة أخرى ذات صلة هي الفريق العامل المشترك بين الحكومة والمانحين المعني بأسلوب الحكم الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جانب المانحين. ويركز هذا الفريق على إصلاح القطاع العام والخدمة المدنية وتحقيق اللامركزية وإنشاء البلديات والانتخابات المحلية ومحاربة الفساد. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الهيئة العامة لفريق المعونة من أجل الديمقراطية تقارير عن أعمال الأفرقة الفرعية والفريق العامل المعني بأسلوب الحكم.

٤٦ - وكان الاتجاه في استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو التوسع في استخدام النهج البرنامجي أو القطاعي كما يتضح من الحالات التي سبق ذكرها أعلاه وهي: برنامج التنمية الزراعية في آخر مراحل إعداده؛ وبرنامج الطرق الفرعية؛ وبرنامج التعليم الأساسي؛ وبرنامج الإدارة الاقتصادية؛ ودعم البرنامج الوطني لإدارة البيئة. وعلى نحو مماثل إزداد تنفيذ الحكومة للمشاريع والبرامج في السنوات الأخيرة ووصل حوالي ٦٠ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٥.

٤٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ برنامجا سكانيا متعدد القطاعات وشاملا في مقاطعة زامبيزيا هذا بالإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار أهم

مجالاته المواضيعية وهي رعاية الطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة ومسائل الهوية الجنسية ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودعم الأعمال التحضيرية لإحصاءات السكان في عام ١٩٩٧. ويتضمن هذا البرنامج، في جملة أمور، وحدة منفصلة لتنسيق المعونة الإنمائية على صعيد المقاطعات فضلا عن التدريب في مجال بناء القدرات. واستنادا إلى نهج برنامجي قام فريق متعدد التخصصات بوضع البرنامج بتعاون وثيق مع حكومة المقاطعة ووزارات الحكومة المركزية. وتقوم حكومة المقاطعة بتنفيذ البرنامج مما يعزز الملكية واللامركزية على حد سواء.

٤٨ - برنامج الأغذية العالمي: خلال عام ١٩٩٥ قام برنامج الأغذية العالمي بإعداد مخططه للاستراتيجية القطرية والمعروض حاليا على مجلسه التنفيذي للموافقة عليه. وقد درس مخطط الاستراتيجية القطرية بدقة مذكرة الاستراتيجية القطرية وهو سيكون الأساس الذي يستند إليه برنامج الأغذية العالمي في تطبيق النهج البرنامجي في موزامبيق بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وستتناول الأنشطة البرنامجية المقبلة لبرنامج الأغذية العالمي قطاعات التعليم والصحة وإعادة التأهيل وبناء قدرات الحكومة على التصدي لحالة الطوارئ. وفي الوقت الراهن، يدعم برنامج الأغذية العالمي أنشطة في مجال التعليم من خلال برامج الإطعام في المدارس الأولية في المناطق الفقيرة؛ وبرامج تشييد وإعادة تأهيل الطرق الفرعية باستخدام المعونة الغذائية كحوافز لفرق التشييد التي تستخدم اليد العاملة بكثافة؛ وبرنامج للخدمات الأساسية الحضرية تم تنفيذه في منطقة مابوتو، والصحة بدعم التغذية العلاجية في المستشفيات وبرامج التغذية الأخرى التي تنفذها المنظمات غير الحكومية.

٤٩ - منظمة الصحة العالمية: في عام ١٩٩٥ أولت منظمة الصحة العالمية اهتماما أكبر لنوعية الإدارة وتطوير النظم عوضا عن الاعتماد على مجرد اتباع نهج موجه نحو العرض لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات. وعلى وجه التحديد، قامت منظمة الصحة العالمية ومانحون آخرون بدعم تنفيذ خطة تنمية القوى البشرية في مجال الصحة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ التي أعدتها وزارة الصحة. وكانت معدلات تنفيذ برنامج منظمة الصحة العالمية جيدة للغاية. وفي الواقع، تمكنت معظم المشاريع من توسيع أنشطتها من خلال توفر موارد مالية إضافية نتيجة لنجاح أنشطة جمع الأموال التي نظمتها وزارة الصحة. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع مجموعة متنوعة من المانحين والمنظمات غير الحكومية التي يشكل قطاع الصحة أولوية في برامجها للمساعدة الإنمائية، في إعادة التأهيل وهذا القطاع وتنميته وكذلك في الوقاية من الكثير من الأمراض المبتلى بها السكان (بما في ذلك مرض الإيدز) ومعالجتها.

٥٠ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تكللت بالنجاح عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج التي نفذتها المفوضية في موزامبيق، وذلك بعد تقديم الدعم لأكثر من ١،٧ مليون من اللاجئين وتنفيذ ٥٧٥ ١ من المشاريع الصغيرة.

٥١ - اليونيسيف: في الدورة البرنامجية الحالية ١٩٩٤-١٩٩٨، تدعم اليونيسيف الصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والمياه والمرافق الصحية؛ وتنمية المجتمع المحلي؛ والأطفال لا سيما من هم في ظروف صعبة؛ والإعلام

والاتصال الاجتماعي؛ وتخطيط الرصد والتقييم؛ والمساعدة الغوثية في حالة الطوارئ. ويجري تنفيذ هذه البرامج من خلال ٣٠ مشروعا تنطوي على ١٤٧ من الأنشطة (المشاريع الفرعية). وكل برنامج من هذه البرامج يُخطط ويُنفذ في تعاون وثيق مع الوزارات القطاعية. ويجري التنفيذ في جميع أنحاء البلد بحيث تشكل الحكومة والمنظمات غير الحكومية شركاء منفذين. وقد تسارع توسيع برنامج اليونيسيف بصفة خاصة بعد الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٤ عندما أصبحت إمكانيات الوصول الى المناطق النائية أكبر.

٥٢ - وكانت مساعدة منظومة الأمم المتحدة، موجهة في معظمها لتوفير معونة الطوارئ الغذائية، التي هي أكبر المخصصات، مع مساهمة صغيرة في بنود مساعدة الطوارئ غير الغذائية واعتماد محدود أيضا للاستثمار مع ذهاب ثاني أكبر جزء من المخصصات للأنشطة الإنمائية.

الحواشي

(١) تشمل الأفرقة العاملة الناشطة المشتركة بين الحكومة والمانحين الزراعة والتعليم والصحة ودعم الواردات والاستثمار العام والميزانية وإصلاح أسلوب الحكم والقطاع العام و"المعونة من أجل الديمقراطية". والفريق الأخير هو أساسا فريق مانحين تشارك فيه أحيانا الكيانات الوطنية التي تركز على إشاعة الديمقراطية والمساعدة في العملية الانتخابية وبناء المؤسسات الديمقراطية.

- - - - -